رؤى عالمية

العدد 1، 13 سبتمبر 2021

اضطرابات أمنية:

فشل أمريكي في بناء الجيوش.. وترويض صيني لخطر التكنولوجيا

مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

تنوعت اهتمامات مراكز الفكر والمجلات والدوريات البحثية ودور النشر الغربية خلال الأيام الماضية، حيث سلطت الضوء على العديد من القضايا والموضوعات الدولية والإقليمية. ومن خلال نظرة مُعمقة على ما تم نشره في هذه المؤسسات المختلفة، تستعرض هذه النشرة الدورية بعنوان "رؤى عالمية"، في عددها الأول، أسباب فشل الولايات المتحدة في بناء جيوش الحلفاء وذلك استناداً لتجربتها الأخيرة في أفغانستان، وتأثير تطوير صواريخ "كروز" في الشرق الأوسط على الاستقرار الإقليمي، وتحليل الإخفاقات الهائلة للإدارة الأمريكية السابقة برئاسة دونالد ترامب في التعامل مع أزمة فيروس كورونا، ومحاولة الحكومة الصينية السيطرة على قطاع التكنولوجيا، وصولاً إلى توضيح قدرة "البيانات المالية المفتوحة" على تحسين أداء الاقتصاد العالمي.

1- أسباب فشل الولايات المتحدة في بناء جيوش الحلفاء:

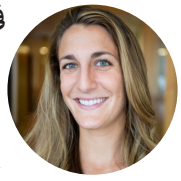

في مقالها التحليلي المنشور على موقع مجلة «Foreign Affairs»[1]، اتخذت راشيل تيكوت، الأستاذ المساعد في الكلية الحربية البحرية الأمريكية، من سقوط أفغانستان في يد حركة طالبان، مناسبة لتحليل الفشل الأمريكي في بناء جيوش الحلفاء، على مدار أطول ثلاث تجارب عسكرية لواشنطن في فيتنام والعراق وأفغانستان.

وترى الكاتبة أن جهود الولايات المتحدة لتعزيز قوات الأمن الأفغانية وصلت إلى نهاية مُخزية، حيث إن الجيش الأمريكي أمضى 20 عاماً وصرف نحو 83 مليار دولار في بناء قوة تلاشت في غضون أسابيع. وهنا تستحضر الكاتبة ذات المشاهد ولكن في مناطق جغرافية وأزمنة مختلفة، حيث إن المشهد الأفغاني تكرر في سايغون الفيتنامية عام 1975، والموصل العراقية عام 2014.

وتنطلق أهمية هذا الموضوع من كون أن «مساعدة قوات الأمن» أو «بناء قدرة الشريك» أو «عمليات التدريب والتجهيز»، تظل أحد أعمدة استراتيجية الدفاع الأمريكية. وبغض النظر عن حالتي أفغانستان والعراق، تنفق الولايات المتحدة مليارات الدولارات كل عام وتنشر الآلاف من الأفراد لتدريب ومساعدة الجيوش الأجنبية من دول في جميع أنحاء العالم؛ بهدف زيادة قدرة الجيوش الشريكة على تحمل الأعباء الأمنية المحلية.

"رؤى عالمية" هي نشرة دورية تصدر عن "المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة"، وتهدف إلى عرض أبرز ما يُنشر في مراكز الفكر والمجلات ودور النشر الغربية، من أفكار غير تقليدية واتجاهات صاعدة في مختلف المجالات السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية.

وفي الدول الضعيفة أو الفاشلة، حيث تركز الولايات المتحدة مساعدتها الأمنية، غالباً ما يكون شركاء واشنطن غير مهتمين ببناء جيوش قادرة على القتال. وغالباً ما يعطي القادة الأولوية لبقائهم الشخصي والسياسي على حساب تعزيز جيوش دولهم، بل وأحياناً يستخدمون جيشهم كمصدر للمحسوبية أو هرّاوة ضد خصومهم السياسيين المحليين. وهنا ترى الكاتبة الأمريكية أن علاقات الشراكات كانت مختلة، فحين كان يفشل المستشارون العسكريون الأمريكيون في التأثير وتشكيل سلوك الشريك، لم يكن يُسمَح لهم باتخاذ أي خطوات حازمة قد تُعرِّض العلاقة للخطر. لذلك تحوّلت الجهود الأمريكية إلى مجرد عمل بيروقراطي يتخذ إجراءات لا تعكس الكفاءة الفعلية للجيوش المحلية.

إن التقييمات المنحرفة للجهود الاستشارية في أفغانستان ليست استثناءً ولكنها قاعدة عامة للجهود الاستشارية الأمريكية. ففي العراق، ركزت التقييمات العسكرية الأمريكية على مقاييس ضعيفة وشكلية، مثل ما إذا كانت قوات الأمن لديها المعدات والأفراد المصرح لهم باستخدامها أم لا، وكذلك في فيتنام لم تكن هناك مؤشرات لقياس مدى كفاءة الضباط، ولكن تم اعتماد نظام تقييم استشهد بمقاييس مثل وصول طائرات M16 كدليل على التقدم.

وترى الكاتبة في التجربة الأمريكية القصيرة لتدريب جيش كوريا الجنوبية من عام 1948 إلى عام 1953، نموذجاً ينبغي الاعتماد عليه مستقبلاً، حيث إن الجنرال «جيمس فان فليت»، قائد الجيش الأمريكي الثامن آنذاك، كان قد تولى القيادة المباشرة لجيش كوريا الجنوبية، وهدّد بتقليص حجمه في سبيل تحسين كفاءته، وضَمِن ترقية الضباط الأكفّاء إلى القيادات الرئيسية، وجعل الجيش في معزل عن السياسة.

2- تأثير تطوير صواريخ «كروز» على الأمن الإقليمي:

نشر موقع «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية» IISS في لندن[2]، دراسة بعنوان «صواريخ كروز في الشرق الأوسط»، حيث قدم خلالها تحليلاً لبرامج تطوير تكنولوجيا صواريخ «كروز» في منطقة الشرق الأوسط، ودوافع الدول الإقليمية إلى تطوير هذه البرامج، وآثارها المحتملة على الاستقرار الإقليمي.

فخلال العقدين الماضيين، كانت إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي تعمل على تطوير أنظمة صواريخ «كروز» بشكل مضطرد، ولكن مؤخراً انضمت إليها إيران وتركيا. كما أن هناك دولاً أخرى مثل الجزائر ومصر والكويت وقطر والسعودية، اشترت بالفعل صواريخ «كروز» من الخارج، أو تبدو عازمة على القيام بذلك في المستقبل القريب، حسب الدراسة. وامتد الأمر ليشمل الفواعل من غير الدول، حيث استخدم الحوثيون في اليمن صواريخ «كروز» في حملتهم العسكرية ضد التحالف العربي الذي تقوده السعودية، وذلك بدعم تقني ومادي قوي من إيران.

وتتنوع دوافع انتشار صواريخ «كروز» في المنطقة؛ وذلك لما تمتلكه هذه المنظومات من مزايا، فهي قادرة على مراوغة الأنظمة الدفاعية والتغلب عليها. كما تمنح هذه الصواريخ الجهات الفاعلة التي تفتقر إلى القوات الجوية الحديثة القدرة على ضرب أهداف في عمق أراضي الأعداء الأفضل تجهيزاً. لذلك فهي مناسبة تماماً لتكون بمنزلة أدوات للحرب غير المتكافئة وكذلك للردع غير المتكافئ. لكن في الوقت نفسه، فهي قطعة سلاح أساسية للطائرات المقاتلة المتقدمة، وبالتالي فهي خيار منطقي للبلدان التي تمتلك بالفعل قوات جوية عالية القدرة.

ويبدو أن دوافع انتشار صواريخ «كروز» تتجاوز الاحتياجات والاعتبارات العسكرية الضيقة، حيث أصبحت العديد من دول الشرق الأوسط تطمح إلى تطوير صناعات الأسلحة المحلية، مع التركيز بشكل خاص على الذخائر الموجّهة بدقة، والأسلحة الجوية المضادة للطائرات، والطائرات من دون طيار. وفي هذا الصدد، تمثل صواريخ «كروز» خياراً جذّاباً وواقعياً لمشاريع التطوير العسكري الطموحة.

وبالتالي فإن الفاعلية العالية لصواريخ «كروز» في تنفيذ ضربات دقيقة بعيدة المدى، وقدرتها على مراوغة الأنظمة الدفاعية، توفر حوافز لدول المنطقة لاعتمادها كاستراتيجيات عسكرية وقائية، ما قد يضفي عنصراً آخر من عدم الاستقرار على الأزمات الإقليمية، حيث أصبحت تلك الصواريخ تمثل أدوات قوية للجهات الفاعلة التي تسعى إلى قلب التوازنات العسكرية القائمة في المنطقة.

3- كواليس إخفاق إدارة ترامب في مواجهة فيروس كورونا:

يروي «أندي سلافيت»، المستشار السابق رفيع المستوى بالبيت الأبيض، في كتابه الصادر في يونيو 2021، تحت عنوان: «القصة الداخلية لكيفية فشل القيادة والسياسة والأنانية في القضاء على

استجابة الولايات المتحدة لفيروس كورونا»[3]، الإخفاقات الهائلة لإدارة الرئيس السابق دونالد ترامب في مواجهة أزمة فيروس كورونا، وكذلك الإخفاقات الأعمق لقطاع الصحة الأمريكي، والتي بدأت قبل ذلك بوقت طويل.

ويقدم الكتاب نظرة من وراء الكواليس على أزمة جائحة كورونا في الولايات المتحدة، عن طريق «سلافيت»، وهو أحد الأصوات الأكثر شهرة وتأثيراً في مجال الرعاية الصحية الأمريكية. وكأن الكتاب عبارة عن لائحة اتهام مكوّنة من 336 صفحة ضد ترامب وعالمه الذي افتقر إلى التماسك الاجتماعي، واتسم بالجشع، على حد وصف الكاتب.

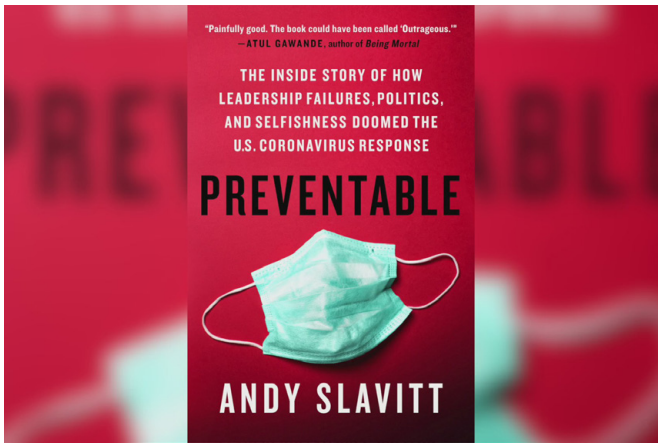

وحسب «سلافيت»، فإن سياسات ترامب ذات الدوافع الثقافية والسياسية والاقتصادية، بجانب التعصب الحزبي المفرط والازدراء الشعبوي للخبراء والعلم؛ كل ذلك أدى إلى خسائر في أرواح الأمريكيين. ويأخذ «سلافيت» القارئ إلى داخل الغرف، حيث يتم اتخاذ القرارات المصيرية، مع تركيزه على الشخصيات ذات الحيثية التي كانت تقع في مركز النظام السياسي ونظام الرعاية الصحية، ليُظهِر أن القيادات السيئة والانقسامات السياسية والثقافية وعدم الرغبة في الاستمرار في التضحية، خلّفت مشهداً مأساوياً في البلاد.

ويحاول الكتاب سرد الحقائق غير المريحة التي أوصلت الولايات المتحدة إلى الوضع الصحي الراهن، ويطرح الحلول التي ستمنع تكرار هذه التجربة مرة أخرى.

4- قطاع التكنولوجيا في الصين «أكبر من أن يفشل»:

في مقاله المنشور على موقع «The Heritage Foundation»[4]، يُحلِّل «مايكل كننغهام»، الباحث المتخصص في الشأن الآسيوي، أداء قطاع التكنولوجيا في الصين، وسعي الحكومة للسيطرة عليه.

ويُقرِّ الكاتب في البداية حقيقة أن الحزب الشيوعي الصيني الحاكم يشعر بالتهديد من حجم وتأثير شركات التكنولوجيا في البلاد والأباطرة الذين يديرونها، وهو ما اتضح من خلال تعامل الحكومة الشديد مع شركة DiDi الصينية للنقل التشاركي، بعد أيام من طرح أسهمها للاكتتاب العام في الولايات المتحدة، حيث حذفت تطبيق الشركة من متاجر التطبيقات، وتدرس توقيع غرامة ضخمة أو تعليق عمليات معينة للشركة، أو إدخال مستثمر مملوك للدولة ضمنها.

وتهدف هذه الإجراءات الصينية إلى ردع شركات التكنولوجيا الأخرى من الإدراج في البورصات الأمريكية. بينما تشير تقارير أخرى إلى أن بكين تُقلِّل من حجم شركات الإنترنت لديها لإعادة توجيه رأس المال نحو التقنيات ذات الأولوية الأعلى، مثل أشباه الموصلات والتكنولوجيا الحيوية. ولكن من المؤكد أن هذه الحملة تهدف بالأساس إلى تنظيم قطاع صناعة التكنولوجيا في الصين، لأنه لدى الحزب الحاكم ارتياب طويل الأمد في الإنترنت كأداة اتصال جماهيري لا يمكن السيطرة عليه بشكل كامل. علاوة على ذلك، تخشى بكين أن يؤدي الحجم الهائل للاقتصاد الرقمي إلى اضطرابات مدنية أو حتى الخراب الاقتصادي إذا تُركت دون رادع.

وقد وجدت دراسة حديثة أجراها مركز أبحاث تابع للحكومة الصينية أن الاقتصاد الرقمي يُمثل ما يقرب من 40% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد عام 2020، بالمقارنة بنسبة 9% في الولايات المتحدة عام 2019. والأمر الأكثر إثارة هو أن أكثر من 80% من المدفوعات في الصين تتم عبر تطبيقات الأجهزة المحمولة. ويُقرِّ الكاتب أن هذا القطاع أكبر من أن يفشل.

ومن وجهة نظر الكاتب، فإن الدوافع السياسية تلعب دوراً في الحملة الحكومية الحالية في الصين، إلا أن هناك أيضاً دوافع اقتصادية. فكلما أصبح اقتصاد الصين ومجتمعها أكثر اعتماداً على قطاع أو شركة معينة، زادت رغبة الحكومة في تعزيز التنظيم والرقابة عليه، حتى لو كان ذلك يعني تعريض رفاهية الشركات الرئيسية للخطر.

وهكذا فإن حملة الصين على شركات التكنولوجيا الكبيرة ليست مُفاجئة، وبغض النظر عن الدوافع الأخرى التي لعبت دوراً في هذا الأمر، فقد أصبح القطاع أكبر من أن يفشل، وسيظل هدفاً حتى تقتنع بكين بأنه تم ترويضه نهائياً. لذلك ربما لن تنتهي هذه الحملة أبداً.

5- قدرة «البيانات المالية المفتوحة» على تحسين الاقتصاد العالمي:

تشرح الباحثتان "أوليفيا وايت" و"أنو مادغافكار" في مقالهما المنشور على موقع «project-syndicate»[5]، أهمية إنشاء أنظمة رقمية للبيانات، تُسهِّل وتُسرِّع التفاعلات بين المؤسسات المالية وعملائها من الأفراد والشركات؛ لأن ذلك من شأنه أن يُوفِّر دفعة أكبر للناتج المحلي الإجمالي العالمي.

فمن خلال تمكين بيانات العميل من التدفق بين المؤسسات المالية من خلال واجهات برمجة التطبيقات، تتراجع الحاجة إلى المعالجة اليدوية للبيانات. ومع وجود الضمانات، يمكن أن تكون الفوائد كبيرة، حيث يمكن للأفراد والشركات الصغيرة زيادة الوصول إلى الخدمات المالية. فعلى سبيل المثال، يمكن للبيانات أن تُظهِر أن هناك عميلاً لديه ملف ائتماني موثوق ويدفع فواتير خدماته بانتظام، مما يُحسِّن من فرصه في الحصول على قرض بنكي للمرة الأولى.

وتشمل المزايا الأخرى للمستهلكين مزيداً من الراحة، فلا داعي لملء المزيد من الأوراق، والقيام بعمليات مكتبية شاقة. ففي المملكة المتحدة، حيث يعمل ما يُسمَى بالخدمات المصرفية المفتوحة منذ عام 2018، يمكن للعملاء بسهولة تبديل الحسابات من مؤسسة إلى أخرى لكسب معدل إيداع أعلى، ويمكنهم مقارنة معدلات الرهن العقاري من مقدمي خدمات مختلفين من دون الحاجة إلى المرور بالرسوم (سماسرة الشحن).

ويستفيد مقدمو الخدمات المالية أيضاً، حيث إن الاعتماد على البيانات المفتوحة يُحسِّن من كفاءتها التشغيلية، ويُحرِّرهم من المهام الشاقة المتمثلة في الإدخال اليدوي أو البحث عن المعلومات في مستودعات البيانات. ويقلل هذا بشكل كبير من التكاليف المرتبطة بمعالجة البيانات السيئة لإدارة العلاقة مع العملاء، والتي تُقدر حالياً بنسبة 20% من دخل المؤسسة المالية النموذجية.

كذلك فإن الاعتماد الواسع لأنظمة البيانات المفتوحة يمكن أن يوفر دفعة اقتصادية كبيرة، والتي قد تتراوح بين 1-1.5% من الناتج المحلي الإجمالي في الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة عام 2030، ويمكن أن تصل في الهند خلال الفترة نفسها إلى حوالي 4-5%. وفي الوقت الحالي، فإن الدول التي تتصدر تبني نظام البيانات المفتوحة لا تجني سوى جزء بسيط من مكاسبها المحتملة، حيث تحصل المملكة المتحدة حالياً على 30-40% من المكاسب المحتملة، بينما تحصل الولايات المتحدة وأوروبا على ما يعادل 10% فقط.

ويتطلب تحقيق الاستفادة الكاملة من هذا النظام، تحقيق مستوى عال من التوحيد القياسي للبيانات واتساع نطاق مشاركتها بين اقتصادات العالم. وهنا يشير التوحيد القياسي إلى وجود آليات موحدة لمشاركة البيانات، بينما يشير الاتساع إلى عدد الأنواع المختلفة من البيانات المالية المشتركة.

المصادر:

1 – Rachel Tecott, "Why America Can't Build Allied Armies", **Foreign Affairs**. August 26, 2021. URL: https://fam.ag/3ys8CDX

2 – "Cruise missiles in the Middle East", **International Institute for Strategic Studies (IISS)**, September 3, 2021. URL: https://www.iiss.org/blogs/research-paper/2021/09/cruise-missiles-in-the-middle-east

3 – Andy Slavitt, "Preventable: The Inside Story of How Leadership Failures, Politics, and Selfishness Doomed the U.S. Coronavirus Response", **St. Martin's Press**, New York, June 2021. URL: https://www.amazon.com/Preventable-Leadership-Failures-Selfishness-Coronavirus/dp/1250770165

4 – Michael Cunningham, "China's Tech Sector Is Too Big To Fail—That's Why Beijing Is Cracking Down on It", **The Heritage Foundation**, August 27, 2021. URL: https://herit.ag/3mQpiTs

5 – Olivia White & Anu Madgavkar, "The Promise of Open Financial Data", **project-syndicate**, August 24, 2021. URL: https://bit.ly/38tbfe3